بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فهذه نبذة يسيرة دونت فيها شيئاً من تجربتي لمادة فقه المعاملات المالية، وأردفتها بما أراه مناسباً للحال من توصيات، ومقترحات، راجياً أن ينفع الله بها.

وقد دونت هذه التجربة في أربعة بنود، يمثل كل بند مشكلة بحسب التجربة، أعقبها باقتراح للخروج منها، فإلى بيانها:

أولاً: منهجية إعداد المقررات، وتحديد مفرداتها:

بالنسبة لطلاب الكليات الشرعية اللذين يدرسون فقه المعاملات المالية ضمن موضوعات مقرر الفقه، يلحظ أن هذه المقررات فيها حشد كبير لا يتسع الوقت المحدد لدراسته فضلاً عن إتقانه.

وبالإضافة إلى ذلك فإن المرجع الذي يرجع إليه في كثير من الكليات هو زاد المستقنع وشرحه، وهو كتاب مغلق العبارة، لا يناسب الوقت المحدد.

والمقترح في هذا أن توزع المفردات على نحو يناسب الوقت المحدد لدراستها، وأن ينتقى مرجع يوضح المعلومة بعيداً عن تعقيد العبارة الذي لا طائل من ورائه.

ثانياً: بعد المعاملات المالية المعاصرة عن التصور:

والناظر في واقع المعاملات المالية خاصة المعاصرة منها، لا يجدها قريبة إلى ذهن كثير من الناس أساتذة كانوا أو طلاباً؛ ذلك أنها لا تدار إلاّ في مجتمع ضيق، والغالب أنه لا يدركها من هو خارج عن ذلك المجتمع.

وهذه مشكلة تواجه تدريس المعاملات المالية.

وأقترح لتجاوزها أن تقوم المصارف بترجمة كل ما تمارسه من معاملة وتصويره وتوصيفه بحيث يكون واضحاً لمن عني به.

وهذا أقل ما تقوم به المصارف، وينبغي أن يضاف إليه ويزاد عليه دراسة تلك المعاملات بغرض بيان حقيقتها وتكيفها، وبيان حكمها ويكون ذلك من قبل الهيئات المختصة بهذا الشأن التي لا تخلو منها البنوك غالباً.

فإن لم يتيسر هذا، فلا أقل من المطلوب الأول الذي يقرب تصور المعاملة لمن عني بممارستها أو دراستها.

ثالثاً: عدم مواكبة الدراسات للتطور:

ومن مشكلات تدريس فقه المعاملات المالية المعاصرة أن الدراسات فيها لا تواكب تطورها وسرعتها فلا يكون في الغالب متاحاً أمام الناس إلاّ ما جاوزه التطور منها، لكن ما أستجد منها لا يزال محل تساؤل أو مناقشة لا يجاوزها إلاّ بعد أن يجاوزها الزمن ويستحدث معاملة حادثة تظل محل حيرة وتساؤل وهكذا.

والمقترح في تجاه هذا أن تكون المراكز والهيئات المختصة في البنوك على مستوى الحدث بحيث تواكب التطور بحثاً ودراسةً فإن عجزت عن مواكبته، فلا أقل من أن تشرك معها غيرها فيه، لكن لا ينبغي أن يكون ذلك على نحو تتنصل به من التزامها !

رابعاً: المركزية والسرية:

ومن المشكلات التي تواجه فهم حقيقة المعاملات المالية المعاصرة أنها تدار بمركزية وتحاط بسرية، بحيث لا يطلع عليها إلاّ من هو على صلة بالبنوك مصدرها، أو على علاقة بمن لهم صلة بها.

والمشكل أيضاً- وهذه حقيقة- أن بعضاً ممن هم على صلة بالبنوك قائمين على تلك المعاملات أنهم يصورون المعاملة جزءاً أو كلاً على خلاف حقيقتها، مما يحدث فجوة بين النظرية والتطبيق.

والمخرج من هذا أن تصور المعاملة وتوصف وصفاً دقيقاً يكون متاحاً لكل أحد بحيث يسهل فهمها ودراستها.

مقترحات وتوصيات:

والذي اقترحه لتقريب فقه المعاملات المالية المعاصرة منه ما يتعلق بالبرنامج الدراسي الذي يتلقاه الطالب وقت دراسته، ومنه ما يتعلق بالبنوك مصدر هذه المعاملات

وبيانها الآتي:

١- أما مامتعلقه البرنامج فأقترح أن يخصص الفصل الدراسي الأخير للتطبيق والتدريب بحيث ينخرط الطالب في أحد البنوك الإسلامية؛ لتعليم هذه المعاملات نظراً وتطبيقاً.

٢- وأما ما متعلقه البنوك مصدر هذه المعاملات فهو:

أن تلتزم البنوك بإصدار كتيب تعريفي لكل معاملة من معاملاتها يوضح تصورها، وتوصيفها، وإجراءاتها بحيث يسهل على الفقيه دراستها والحكم عليها.

هذا والله تعالى أعلى وأعلم، وصلى الله وسلم على رسوله محمد وآله وصحبه.

أ.د/ عبد الله بن محمد بن حسن السعيدي

أستاذ الفقه بقسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك سعود.

* * *